

قالت لنا « الفراشة » !!

للأستاذ محمود حسن إسماعيل

سَمَرْتُ عَلَيْكَ «فَرَاشَةً» كَهَوَايَ بِأَكْبِيَةِ الْجِنَانِ
عَذْرَاهُ عَاطِرَةٌ الرَّفِيفِ كَأَنَّهَا حُلْمُ الصَّبَاحِ
وَكَأَنَّهَا سِرُّ الزُّهُورِ رَسَّحَتْ هَيْبَتَهُ فَلَاحَ
وَكَأَنَّهَا فِي الرُّوضِ أُنْبِيَّةٌ مُوَلَّهَةٌ الصَّدَاحِ
حَبْرِي تَمِيلُ مِنَ الْأَيْسَرِ إِلَى الْقَدِيرِ إِلَى الْأَفَاحِ
بِحَوَاطِرِي هَفَّتْ فَكُنْتُ بِهَا الْأَمَانِي وَالْجِرَاحِ
لَمْ أَلَمْ أُطِرْ نَقًّا عَلَيْهَا ، أَوْ صَدَى
أَفْتَى وَيَبْقَى فِي الْقَضَاءِ مَحْلَدًا ؟

أَنْ مَشَيْتِ أَتَاكَ فِي الْأَنْسَامِ بِخَفْقِ وَالرِّيَاحِ
يُبْقَى إِلَيْكَ عِبَادَتِي وَحَيَا لِقَائِكَ مَا يَتَّحِ

سَمَرْتُ عَلَيْكَ وَرَكْتُ بَيْنَ يَدَيْكَ مَسْحُورَ الْجِنَانِ
وَقَفْتُ بِنَا الدُّنْيَا وَمَا تَبَايَكُنَا خَطُورُ الزَّمَانِ
فَكَأَنَّكَ فِي وَاحَةِ الْغَيْبِ الْمُجِيبِ طَائِرَانِ
أُرْحَى عَلَيْنَا اللَّهُ أَسْتَأْزِرُ السَّادَةَ وَالْأَمَانِ
سَمَرْتُ بِنَا... وَكَأَنَّكَ مِمَّا نُكَادُ آهَتَانِ
الْحُبُّ ذَوْبَنَا بِكَأَنَّ مِ قَيْضِ سَحْرِهَا حَتَانِ
قَالَتْ : عَذَابُ الرُّوحِ طَالَ بِهِ الْمَدَى
وَأَخَافُ يَحْطِفُهَا مِنَ الْأَمَلِ الرَّدِيِّ
قَوْمًا وَرَأَى تَرْتَوِي مِنْ كُلِّ سَحْرِ فِي الْجِنَانِ
مِنْ قَبْلَمَا يَأْنِي الْخَطِرُ بِفُ فَلَارْحِيقَ وَلَا دِنَانِ

محمود حسن إسماعيل

ومنطقة غير شعورية . فن القضاء من تنطوي نفسه على نزع
الاندماج في الجنائي أو من كان مجنبا عليه ، وهو إذا تمثل نفسه
فيمن قارف الجريمة ، ورأى فيه رجلا غير معصوم وأنه مثل لولا
اختلاف الظروف ، فقد جنح إلى البراءة ووقف من شهود الإثبات
في موقف الارتياب ، وقد يؤثر فيهم موقفه هذا بحكم مركزه
الممتاز ، فيضج على الحق العام كثيرا من الحقائق الجرمية ، وهو
إذا ذهب إلى الإدانة ، فإنه ينزل بالمقوبة إلى أدنى حد مستطاع .
أما إذا تمصن شخصية المجني عليه ، فقد انقلبت آية للوضوع
وأصبح شديد الصرامة على الجنائي في حكم الإدانة وفي تقدير
المقوبة .

إن القاضي المحدود بعقليته القانونية كالرجل العادي يميل
بهواه إلى جانب من الدعوى منذ البداية ، ومن هذا الوطن تبدأ
خطورة الضلالة في إصدار أحكام البراءة والتجريم ؛ ذلك لأن
القاضي الجنائي متى تكونت عنده فكرة الحكم قبل أن يجره
دوره ويستكمل كافة أدوار التحقيق والمحاكمة ، فقد جنح
بإجراءاته كلها إلى ما يدعم ويحقق تلك للفكرة ، ورأى في كل
دليل يعرض عليه الجانب الذي يؤيد فكرته التي كونها منذ البدء
عن الدعوى

وهناك مظاهر أخرى يتلبس بها القضاء فتلتبس عليهم
مواضع الرشد والهدى في تحقيق العدالة ، وكأها تنطوي تحت
مفهوم « الرغبات الخفية » تلك التي تبيت إلى العقل للظاهر
بما وراه من مناطق باطنة وغير شعورية ، تكثر في تضاعفها
ثمرات أجيال طويلة . فإذا كان للقاضي الجنائي لا يمتلك شيئا
غير عقلية القانونية ، ولا يمول في إصدار الأحكام إلا على هذه
البيئة العلمية المحدودة وماله من خواص خلقية يرفها في نفسه ؛
فقد أضاع ما يجب أن تكون له في الدعوى من شخصية مستقلة
هو فيها كن يلحظ المحيط وهو على الساحل . وكان جزءا من
كل دعوى تطرح أمامه ؛ فلا ينظر فيها إلا بعين عاطفته المصطبنة
بلون الظاهرة البارزة في وقائع الدعوى ، فيفقد استقلال فكره
وخياد نفسه من دون وعي منه ، ويأني بأحكام مبسها الهوى
وهو غير شاعر بما هو فيه

مبين الظرفي
الحامي

(بتداد)